المدينة في الجزائر: من المفهوم الإحصائي إلى التعريف القانوني

The City in Algeria: From Statistical Concept to Legal Definition

إلياس بن سديرة، باحث دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة1

bensdirailyas@yahoo.fr

تاريخ ارسال المقال:2018/05/30

تاريخ قبول المقال للنشر:2018/06/18

الملخص:

كان للظاهرة الحضرية في الجزائر والوتيرة السريعة التي تطورت بها وما نتج عنها من مظاهر متعددة الأبعاد أن ظهرت الحاجة المستمرة لفهمها وتعريفها وضبط محدداتها، وهو ما يشكل تحدي استراتيجي للسلطات لوضع أطر التحليل المناسبة وإنتاج معايير ملائمة لتعريف المدينة –التي كانت صنيعة الديناميكة الحضرية– في ظل ارتباط هذه العملية بالفعل التنموي للدولة.

الكلمات المفتاحية:

المدينة، الديناميكة، معايير، الهيكل الحضري، التجمعات الحضرية.

Abstract:

The urban phenomenon in Algeria, the rapid pace with which it developed, and the resulting multidimensional manifestations, have shown the constant need to understand, define and control its determinants. This repesents a strategic challenge for the authorities to develop appropriate analytical frameworks and produce appropriate criteria for defining the city .This process is indeed linked to the development of the state.

Keywords:

City, Criteria, Dynamic, Urban Structure, Urban Agglomerations.

مقدمة:

إن موضوع المدينة[1] ليس بالمجال البحثي الجديد، لكنه مجال خصب بالتعقيدات التي يطرحها، خاصة في ظل الحديث عن القرن الـ 21م باعتباره قرنا للمدن[2]، بالنظر لدورها المتنامي وزيادة عدد سكانها والهجرة المتزايدة إليها، وكذلك للارتباط الوثيق بينها وبين التنمية والتنظيم المجالي.. أين تشكل المدينة في كل هذا محور تفكير متجدد وعميق.

والدارس للمدينة يجد نفسه يصطدم بعدة إشكاليات تتمثل أساسا في تحديد المفهوم، المحتوى، والمجال، ويرجع ذلك إلى ديناميكية مفهوم المدينة وارتباطه بعلاقة جدلية مع تطور الريف، كما أن المفهوم يعكس وضعا، دورا، ومكانة[3]، إضافة إلى أن المدينة لها مفهوم سياسي وارتبطت في الجزائر بالبلدية باعتبارها مؤسسة تسيير المجتمع عندما يبلغ حدا معينا من التطور أو الحجم.

ومنذ أن بدأت الدراسات الأكاديمية تهتم بتعريف المدينة أواخر القرن الـ 19م فإنه لم يتم التوصل إلى تعريف شامل ينطبق على كل المدن، لاسيما وأن المفهوم يزداد تعقيدا يوما بعد يوم، لهذا، لجأت السلطات في مختلف البلدان لاعتماد معايير مختلفة لتحديد هذا المفهوم من الناحية العملية.

والجزائر –على غرار باقي دول العالم– تشهد منذ منتصف القرن الـ20م عملية تحضر سريع، ما فرض تحيين مستمر وإعادة تعريف للظاهرة الحضرية، غير أن تعدد أبعاد ونتائج الظاهرة طرح تحديات كثيرة لدى الهيئات المنوطة بإعداد تعاريف محددة للتجمعات الحضرية، باعتبار أن هذه العملية ترتكز أساسا على المعرفة الكاملة للهيكل الحضري، فالديوان الوطني للإحصاء في الجزائر Office Statistiques des National (ONS) يضبط في كل عملية إحصاء عام مجموعة من المعايير بناء على مقاربات مختلفة لتعريف المدينة والطبقات الحضرية.

وهكذا، يأتي هذا البحث لمعالجة إشكالية المقاربات المتبعة لتحليل الظاهرة وإنتاج تعريف توليفي للمدينة يأخذ بعين الاعتبار معايير عديدة تتناسب والتطورات الحاصلة على مختلف الأصعدة، ما يجعلها –أي المعايير المعتمدة– موضع تساؤل يتمحور حول مدى كفايتها وفعاليتها في تعريف المدينة وطبقاتها الحضرية خلال كل مرحلة، وأثر هذه العملية في الظاهرة الحضرية نفسها.

---

[1] تشير بوجو قارنيي إلى الظاهرة الحضرية، والحذر عند استعمال مصطلح المدينة للتزايد المفرط لما يسمى خطأ بالمدينة، رغم أنها من حيث البنية والدور لا تعبر عن محتوى الظاهرة الحضرية، وقد استمر هذا التوظيف –الخاطئ– في كثير من الأحيان، على الأقل في البلدان النامية راجع:

بوجو قارني جاكلين، الجغرافيا الحضرية، ترجمة: حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 9-10.

[2] فرانشيسكو خافيير كاريللو، مدن المعرفة: المداخل والخبرات والرؤى، ترجمة: خالد علي يوسف، عالم المعرفة، مطبعة السياسة، 2011، ص:07.

[3] عمر بلهادي، التحضر والتنمية في تونس، مداخلة بقسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية بصفاقس، 1996، ص: 6. استرجعت في 2014/12/26، http://amorbelhedi.unblog.fr/2013/10/28/developpement-et-urbanisation-en-tunisie/

ISSN : 2543-3970

أهمية البحث: نظرا لأن المنحى التطوري الذي أخذته الظاهرة الحضرية في الجزائر وعلاقته بطرق تحليلها ليس مفهوما بالقدر الكافي، جاء هذا البحث ليكشف عن هذه العلاقات التأثيرية المتبادلة، خاصة في ظل ما نتج عن التحضر السريع من تغيرات مورفولوجية، وظيفية، وبنيوية، انعكست على وضع التجمعات.

أهداف البحث: ويهدف هذا البحث لبناء تصور عن نسق التطور الحاصل والوقوف على الاختلافات المتعلقة بالعوامل والمعايير التي أُخذت بعين الاعتبار في تعريف التجمعات الحضرية عبر مختلف التعدادات، خاصة وأن فهم الظاهرة الحضرية يتم من خلال عناصر عملية التحليل المنتهجة التي أخذت منحى تطوري تبعا لديناميكيات التحضر والأهداف السياسية والتنموية، وسيظهر من تتبع مسار التطور كرونولوجيا محاولة الأخذ بمعايير تكون أكثر ملاءمة لتعريف المدينة.

1/ مفاهيم أساسية:

1-1/ التحضر:

ارتبط التحضر بمفاهيم كثيرة، غير أن المعنى الجغرافي للتحضر يعني "عدد السكان الذين يقيمون في مراكز مصنفة على أنها حضرية بغض النظر عن معيار ذلك"[1]، أو هو عملية التغير في نسبة السكان في المناطق الحضرية من جملة السكان، ومن الخطأ اعتبار التحضر مجرد نمو المدن، فالتحضر ملازم للنمو الحضري، لكن يمكن أن نجد نمو حضري دون تحضر –لا يرتفع معدل التحضر– وذلك إذا نما سكان الريف بوتيرة مساوية أو أكبر من نمو سكان المدن[2]، كذلك يمكن أن نجد تحضر دون نمو حضري إذا تناقص سكان المناطق الحضرية أقل من تناقص سكان الريف في حال تراجع النمو السكاني. وبهذا فمعدل التحضر المعبر عنه بنسبة السكان الحضر من جملة السكان، وتيرته تتحدد من خلال الفرق بين معدل نمو السكان الحضر ومعدل نمو سكان الريف.

1-2/ المدينة:

لقد تطور مفهوم المدينة تدريجيا من التركيز على خاصية أساسية معينة إلى محاولة جمع كل خصائص المدينة في تعريف واحد، ورغم ذلك بقي هناك قصور وعدم رضى، لهذا يبدو أنه ليس من السهل إيجاد تعريف دقيق للمدينة خاصة وأن المفهوم يتغير عبر الزمان والمكان في ظل التداخلات والأنماط التي يفرزها تقدم الحياة البشرية.

فالمدينة تمثل تجمع بالغ الكثافة، وتتميز بالتعقيد والتنظيم وتضم مكونات مادية فيزيائية: عمرانية، اقتصادية...، وأخرى لامادية: ثقافية، اجتماعية، نفسية[3]. والأدب المهني (العمراني...)، والإداري (الإحصائي...)، والأكاديمي استعمل عدد من التصنيفات مثل: مدينة، مجال حضري، تجمع حضري، منطقة حضرية، وحتى مدينة عملاقة، مدينة كبيرة، مدينة

---

[1] محمد صالح العجيلي، معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، ج1، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2012، ص: 227.

[2] علي لبيب، قاموس الجغرافيا، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص: 54.

[3] خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص: 65.

ISSN : 2543-3970

عالمية، وكذلك، مدينة متوسطة، مدينة صغيرة...[1] وذلك للحد من حالة الالتباس من جهة، وتحديد كل مفهوم من المفاهيم السابقة وحالات استعماله من جهة أخرى. ومهما كان تعريف المدينة، فإن تجاوز هذا التعريف هو القاعدة، غير أن هذا لا يمنع حتمية تحديد المفهوم في كل مرحلة يبدأ فيها البحث عن التجاوز وجوبا، فالمدينة بالدرجة الأولى هي حد حجمي وديموغرافي، يعكس محتوا وظيفيا قابل للقياس، وفي نفس الوقت بداية التأطير الترابي والمجالي[2].

يختلف الحد الحجمي -وكذلك المعايير الأخرى- من دولة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى، حيث يلاحظ عموما أنه كلما ارتفع معدل التحضر ارتفع معه الحجم الأدنى للسكان المحدِّد للمدينة. وفي الجزائر تغير هذا الحجم من 20000 نسمة[3] أثناء فترة الاحتلال الفرنسي إلى 4000 نسمة في أول إحصاء بعد الاستقلال سنة 1966م ليستقر عند 5000 نسمة في الإحصاءات اللاحقة. ونظرا لشيوع استخدام مصطلح تجمع حضري على غرار مدينة فسيتم توظيفهما معا.

2/ معايير تحديد المدينة في الجزائر أثناء فترة الاحتلال:

إن إدراك السياق العام الذي تطورت فيه الظاهرة الحضرية في الجزائر وظهور أول تعريف للسكان الحضر يعتبر أمر مهم لتكوين تصور شامل عن مختلف المقاربات التي اعتمدت في تعريف المدينة وصولا للتعريف الرسمي -القانوني-.

2-1/ مراكز التحكم وتطور الشبكة الحضرية في الجزائر:

المدينة لا تعتبر ظاهرة حديثة على المجال الجزائري، غير أن فترة الاستعمار الفرنسي كان لها تأثيرها الواضح على شبكة المدن والتنظيم الحالي للمجال، فمنطق بناء الدولة خلال الفترة الاستعمارية أدى إلى تغييرات عميقة في الحبكة الإقليمية وتنظيم السلطة[4]، باعتبار أن القبيلة كتنظيم اجتماعي، واقتصادي، وسياسي كانت قبل الاستعمار تمثل الوحدة الأساسية للتنظيم الإقليمي، وهكذا، عملت الإدارة الاستعمارية على توسيع نموذج المركزية بمد شبكة السلطة وتعزيز مراكز التحكم من خلال حبكة مجالية كثيفة وذات طابع موحد ومتجانس للحد من النزعة الاستقلالية لأقاليم الهوامش، وذلك بإصدار قانون "سيناتوس كونسيلت

---

[1] Baduel, P.R. (2011). Métamorphoses de la scène urbaine: de sa configuration national a son reordonnancement post-national, Fragments pour une comparaison, Introduction. Dans: Baduel, P.R (dir.). *La nouvelle scène urbaine (Maghreb, France, U.S.A.)*. PP (11-166). Pari: Ed. KARTHALA , p: 12.

[2] عمر بلهادي، مرجع سابق، ص:6.

[3] بوقصاص عبد الحميد، تطور السكان في المجتمع الجزائري وثنائية: الريفي-الحضري. مجلة البحث والدراسات في العلوم الانسانية، عدد 04، 2009، جامعة سكيكدة، ص.ص: 298.

[4] Boukerzaza , H.(1999). L'espace local en Algérie: de la tribu a la wilaya. *Revue de géographie et développement.* Numéro spécial double (15-16). Tunis. P: 98.

في 22 أفريل 1863م "Sénatus Consulte"[1] لتفتيت القبائل إلى دواوير[2] وتعيين حدود مضبوطة لأراضيها[3]، وهو ما نتج عنه تقسيم حوالي 650 قبيلة إلى 1600 دوار.[4]

كما تم استحداث نوعين من البلديات تختلف حسب المناطق ونسبة كل من الأوربيين والجزائريين[5] وهي: البلديات ذات الصلاحيات الكاملة (1866م) على مستوى المدن المهمة ذات الأغلبية الأوربية ووصل عددها إلى 330 بلدية، والبلديات المختلطة (1868م) ذات مساحة كبيرة وأغلبية جزائرية وبلغ عددها 78 بلدية، وهذا ما خلق حركية جديدة للتحضر في الجزائر[6].

وبعد أن شرعت السلطة الاستعمارية في إعادة التنظيم الإداري بموجب مرسوم 28 جوان 1956م تم إلغاء البلديات المختلطة وترقية عدد كبير من الدواوير والمراكز المحلية إلى بلديات[7] والتي وصل عددها إلى 1525 بلدية[8].

وبهذا، فالتنظيم الاستعماري ارتكز على وضع عقد –مدن، مراكز استيطان– وشبكات شكلت حبكة إقليمية جديدة، حيث من بين 600 مستوطنة أقامها الفرنسيون نجد 280 منها أصبحت مدن أو قرى خلال الـ 100 سنة اللاحقة[9]. ووصل عدد المراكز العمرانية ذات النمط الغربي والمجهزة بمرافق إدارية، اجتماعية، واقتصادية 113 مركزا في نهاية الاحتلال[10].

2-2/ معايير إدارية وإيديولوجية لتعريف المدينة:

لقد قدمت الإدارة الاستعمارية منذ العقود الأولى إحصاءات حول عدد كل من سكان المدن والأرياف، إلا أن معايير تحديد ذلك لم تكن واضحة، غير أن أهم ما ميز المدينة عن التجمعات البسيطة المنتشرة حولها –قبل الفترة المعاصرة– هو أسوارها[11].

وخلال إحصاء 1926م، شكل المعيار الإداري، الإيديولوجي –الأغلبية الأوربية–، حجم السكان –20000 نسمة–

---

[1] Rodolphe, D.(1864). *De la propriété en Algérie*. *Paris:* Collection Bibliothèque algérienne et coloniale. *Imprimerie* de *Ad. B. Laine J. Harvard rue* des *Saints-Pères.* 2em éditions. P: 240.

[2] الدوار أساس التنظيم الاجتماعي في المجتمع الجزائري التقليدي، ويرتبط معناه بالريف في شمال إفريقيا وهو يعبر عن القرى الريفية التقليدية.

[3] هذا القانون إضافة إلى قانون وارنيي Warnier الذي صدر في 26 جويلية 1873 وكرس مبدأ الملكية الفردية في أراضي الملك وتقليص أراضي العرش شكلا خطوة مهمة لتفكيك نظام القبيلة وتأسيس الملكية الفردية وتسريع حركة الاستيطان، ووضع حبكة مجالية إدارية جديدة، أنظر:
Lardillier, A. (1992). *Le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900: les raison de son échec*. Paris: Ed de l'atlanthrope. P: 26-36.

[4] Raham, Dj. (2001). Les *structures spatiales de l'Est algérien: Les maillages territoriaux, urbains et routiers*. Thèse de Doctorat d'Etat. Faculté des Sciences de la Terre, et de l'Aménagement du Territoire. Université de Constantin, P: 59.

[5] Benakezouh, Ch. (1984).*La déconcentration en Algérie*. Alger : Office des publications universitaires, p: 79.

[6] نشير كذلك إلى البلديات الأهلية، التي استحدثت في المناطق النائية ويديرها الجيش الفرنسي، لكنها لم تكن ذات تأثير مهم في عملية التحضر أثناء فترة الاحتلال.

[7] Raham, Dj. Op.cit. p: 72.

[8] عرف عدد البلديات تطورات مختلفة عبر التنظيم الإقليمي لسنة 1960م ثم التنظيم البلدي لسنة 1962م حتى عشية الاستقلال أين بلغ 1577 بلدية.

[9] بين إحصاء 1987م أن أكثر من 200 مركز اكتسب الوضع الحضري.

[10] بوقصاص عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 296.

[11] أنظر: بوجو قارني جاكلين، مرجع سابق، ص 9-10.

ISSN : 2543-3970

أولى المعايير التي اعتمدت في تعريف المدينة في الجزائر رغم عدم كفايتها، حيث تم اختيار المدن الحضرية من بين مراكز البلديات كاملة الصلاحيات. وخلال الإحصاءات اللاحقة 1936م، 1948م، و1954م اعتبر السكان الحضر هم سكان 46 بلدية كاملة الصلاحيات[1] والتي تتوزع حول ثلاث مدن رئيسية هي الجزائر، قسنطينة، ووهران (ONS, 2011)، وبهذا فتعريف الظاهرة الحضرية خلال هذه الفترة هيمن عليه المعيار الإداري الإحصائي في ظل غياب نقاش فكري لتعريف المدينة في الجزائر[2].

3/ التحضر وتطور مفهوم المدينة في الجزائر المستقلة:

إن تتبع مختلف تعاريف التجمعات كرونولوجيا ودراسة مقاربات تحليل الظاهرة الحضرية وأثرها على نسب التحضر سيظهر تبلور تدريجي في فهم الظاهرة وتطور في إنتاج معايير تعريفها وذلك حسب المنهجية المتبعة في الإحصاءات العامة لسنوات: 1966، 1977، 1987، 1998، و2008م.

3-1/ تصنيف ارتكز سنة 1966م على وضعية التجمع الرئيسي:

التعداد العام للسكان والسكن سنة 1966 مَثَّل أول تجربة إحصاء للجزائر بعد الاستقلال، والمنهجية التي اتبعها المكتب الوطني للإحصاء (ONS, 1988) ترتكز على البلديات ودراسة التجمعات الرئيسية فيها، حيث أن وضع التجمع الرئيسي يحدد وضع البلدية، ولتصنيف التجمعات حسب الطبقات تم اعتماد أربعة معايير: حد أدنى للسكان المتجمعين (التجمع الرئيسي) بـ: 4000 نسمة، نسبة سكان التجمع الرئيسي وكثافتهم بالنسبة لمجمل إقليم البلدية، نسبة العمال خارج قطاع الزراعة بالنسبة للعدد الإجمالي لليد العاملة، معدل النمو السكاني بين التعدادين 1954م و1966م.

لقد سمحت هذه المنهجية بتحديد شبكة عمرانية تتكون من: التجمعات الحضرية agglomérations urbaines، التجمعات شبه الحضرية semi-urbaines، التجمعات شبه الريفية semi-rurales، والتجمعات الريفية rurales، ولتمييز التجمعات شبه الحضرية عن التجمعات شبه الريفية تم اعتماد نسبة العاملين خارج الزراعة ما بين 50% و75% بالنسبة للتجمعات شبه الحضرية، وما بين 25% و50% بالنسبة للتجمعات شبه الريفية، وبالتمعن في هذه النسب سيظهر أنها لا تخلق حدود فاصلة وواضحة وتطرح صعوبة في التمييز بين التجمعات.

وحسب التصنيف السابق، وعلى اعتبار أن وضع التجمع الرئيسي يحدد وضع إقليم البلدية، فإنه في سنة 1966م

---

[1] هذه البلديات هي : في الوسط نجد مدينة الجزائر، بئر مراد رايس، بوزريعة، الأبيار، حسين داي، القبة، الحراش، بولوغين، البليدة، سور الغزلان، بوفاريك، شرشال، المدية، مليانة، الشلف، تنس وتيزي وزو. في الغرب نجد وهران، بير الجير، المرسى الكبير، السانية، عين تموشنت، آرزيو، محمدية، معسكر، سعيدة، الغزوات، تيارت، غليزان، سيدي بلعباس، مستغانم، تلمسان وبني صاف. في الشرق نجد قسنطينة، سطيف، باتنة، تبسة، بجاية، بسكرة، سوق اهراس، سكيكدة، سطورة، عنابة، القالة، جيجل وقالمة.

[2] على غرار ما كان يحدث في فرنسا، أنظر:

Guérois, M; Paulus, F. (2002). Commune centre, agglomération, aire urbaine: quelle pertinence pour l'étude des villes? *Cybergeo: European Journal of Geography [En ligne]*, article 212. Consulté le 14/12/2016 sur le lien: http://cybergeo.revues.org/3491

ISSN : 2543-3970

ومن بين 676 بلدية[1] اعتبرت 66 منها بلديات حضرية، و29 بلدية ذات طابع شبه حضري، والبلديات المتبقية اعتبرت شبه ريفية أو ريفية، حيث أن العدد القليل للبلديات بالنظر إلى المساحة الكلية للجزائر أدى لشساعة الوحدات الإدارية (البلديات)، وهذا ما يرجح أن بعض البلديات التي اعتبرت حضرية سنة 1966م يمكن أن تضم عدد كبير من السكان الريفيين.

خلال إحصاء سنة 1966م ظهرت نقائص عديدة في تعريف التجمعات وتصنيفها حسب الطبقات الحضرية، وهو ما يرجع أساسا لتصنيف الإقليم الإداري للبلدية على أساس خصائص التجمع الرئيسي بناءا على المعايير المعتمدة، هذه الأخيرة تبدو ضعيفة في قدرتها على تعريف التجمعات الحضرية.

3-2/ معايير مورفولوجية ووظيفية لتعريف التجمعات الحضرية سنة 1977م:

شكل إحصاء 1977م التجربة الإحصائية الثانية للجزائر، حيث قام المكتب الوطني للإحصاء بإعادة تصحيح وضبط لعدد من المعايير التي اعتمدت لتحديد الشبكة العمرانية ولتحليل بنية الهيكل الحضري خلال الإحصاء السابق (ONS, 1988)، وذلك كنتيجة للتطورات البارزة التي حدثت سواء على البنية المورفولوجية للتجمعات الحضرية، أو على عدد سكانها، فبداية من سنة 1977م تم اعتماد الوحدات الحضرية والتي عرفت على أنها تجمعات[2]، حيث أن الوحدة الحضرية تمثل منطقة ذات حجم سكاني معين وتبدي استمرارية للمنشآت والمباني- التباعد بينها لا يزيد عن 200م-، إن هذا التطور في التحليل راجع إلى:

-اتساع الإقليم الإداري لبعض البلديات وهو ما يرجح أن تضم أكثر من تجمع حضري.

-وجود تجمعات تظهر استمرارية للعمران فيما بينها مثل تجمعات ولاية الجزائر.

-الحاجة إلى إنجاز دراسات تتعلق بالتهيئة عبر عملية التحليل الاقتصادي والاجتماعي الشامل وهو ما سيتجاوز الحدود الإدارية.

وهكذا، تعريف الوحدة الحضرية ارتكز على عوامل مورفولوجية من خلال استمرارية المنشآت والبنايات، وأخذت بعين الاعتبار معايير جديدة لتعريف التجمعات الحضرية وتصنيفها: العتبة السكانية ارتفعت لـ 5000 نسمة، وجود حد أدنى من التجهيزات الاجتماعية والبنى التحتية، كل مراكز الولايات والدوائر التي استحدثت بعد التقسيم الإداري لسنة

---

[1] في ظل تقلص الموارد المالية والبشرية بمغادرة حوالي 100 ألف من إطارات الاحتلال تم خفض عدد البلديات في 16 ماي 1963م (في إطار سياسة تجميع البلديات) إلى 676 بلدية.

[2] التجمع تم تعريفه على أنه مجموعة من المباني عددها يساوي 100 على الأقل، والتباعد بينها-التجاور- لا يزيد عن 200 متر، هذه المعايير لا تمثل وحدة حضرية -على غرار ما هو معمول به في بعض الدول الأوربية إضافة إلى حجم سكاني معين- وإنما للتمييز بين التجمعات ومناطق السكن المبعثر، فالتجمعات يمكن أن تكون ريفية، شبه ريفية، أو حضرية-التي يناقشها هذا البحث- أما التجمعات الريفية فهي المعرفة بالمعايير السابقة، في حين التجمعات شبه الريفية هي التي تضم 3000 نسمة كحد أدنى وبها 500 عامل على الأقل منهم 50% خارج قطاع الزراعة أنظر (ONS ,2000).

ISSN : 2543-3970

1974م الذي نتج عنه إضافة 16 ولاية و69 دائرة[1]، واحتفظ بمعدل نمو التجمع السكاني بين 1966م و1977م ومعيار النشاط الاقتصادي من خلال نسبة العمال في قطاع الزراعة تكون أقل من 25%، هذه المعايير انبثق عنها سنة 1977م هيكل حضري مكون 05 طبقات هي:

– التجمعات الحضرية La Strate Urbaine: عرفت بـ 10000 نسمة كحد أدنى، و1000 عامل على الأقل خارج قطاع الزراعة ما يمثل 75% كحد أدنى من القوى العاملة، كل مراكز الولايات مهما كان وضعها بالنسبة للمعايير السابقة.

– تجمعات الضواحي suburbaine[2]: تمثل مناطق سكنية أو مناطق نشاطات مجاورة للمدن الكبرى: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، وعرفت بنسبة العمال خارج قطاع الزراعة التي تفوق 75%، دون شرط الموقع الجغرافي لمكان النشاط أو العمل.

– التجمعات شبه الحضرية semi-urbaine: تستجيب تجمعات هذه الطبقة لمعايير الطبقة الحضرية حيث تكون فيها أغلب الوظائف ذات طابع حضري باستثناء الحد الأدنى للسكان الذي حدد بـ 5000 نسمة.

– التجمعات شبه الحضرية المحتملة semi- urbaine potentielle: عرفت تبعا لديناميكية التحضر في هذه التجمعات من خلال توقعات التنمية وتجسيد بعض المشاريع، التي يمكن أن تؤدي لنمو حضري سريع ينعكس على وضعها الحضري.

– التجمعات غير المصنفة في أي طبقة non classées ailleurs: لا تستوفي جملة المعايير حتى تصنف ضمن واحدة من الطبقات الحضرية الأربع سابقة الذكر، فكل تجمع منها يستجيب بطريقة مختلفة لمعيار واحد فقط سواء الحجم، النشاط...

وحسب المعايير السابقة تم إحصاء 211 تجمع حضري سنة 1977م مصنفة كما يلي: 67 تجمع ضمن الطبقة الحضرية، 29 تجمع ضاحوي، 49 تجمع شبه حضري، 55 تجمع شبه حضري محتمل، 11 تجمعا غير مصنف في أي طبقة.

---

[1] التنظيم الإداري السابق لسنة 1963 تكون من 15 ولاية، و91 دائرة، وفي سنة 1974 أصبح عدد البلديات 691 بلدية ثم 704 بلدية سنة 1977، وكان يهدف هذا التقسيم إلى إيجاد التوازن الإقليمي والتقليل من الفوارق، وإيجاد الآلية لتنفيذ الاختيارات الوطنية للتنمية الاقتصادية المخططة.

[2] مصطلح suburbaine يعبر عن منطقة قريبة من المدينة، بحيث تكون خاضعة لها وتقع في محيطها الخارجي، كما أنه قد يعني الضواحي، وهو يختلف قليلا عن مفهوم périurbaine أو شبه الحضري، أنظر:

Belhedi, A. (1998). *Repères pour l'analyse de l'espace*. Cahiers du CERES. Tunis: imprimerie officielle, p: 414.

وسيظهر من خلال التعريفات التي وضعت لهذه الطبقة خلال الإحصاءات اللاحقة أنها تعبر أكثر عن المدن التوابع التي تشكل مناطق توسع للمدن الكبرى، أكثر مما تعبر عن الضواحي، حيث أن المفهومين يبديان بعض الفروقات من حيث أن المدن التوابع تكون أكبر من الضواحي السكنية أو الصناعية وبها أنشطة حضرية أكثر من الضواحي، رغم أن كلاهما يكون في حاجة وارتباط وثيق بالمدينة المركزية (الكبيرة).

ISSN : 2543-3970

المنهجية المتبعة، ورغم أنها عرفت تطورات جوهرية إلا أنها أظهرت نوع من الضبابية، فالتجمع ومقياس تحديده – التباعد بين المنشآت لا يزيد عن 200م– لا يوضح كيفية حساب هذه المسافة في ظل الإكراهات الطبيعية في المناطق الجبلية أين يمكن أن نجد منطقة مرتبطة اجتماعيا ووظيفيا لكنها لا تحقق هذا المعيار[1].

العتبة السكانية باعتبارها تدل عن الانتقال من وضع حضري إلى آخر، فإن طبقة التجمعات الحضرية ضمت تجمعات بـ 10000 نسمة على غرار تجمعات أخرى بأكثر من 100000 نسمة، رغم اختلاف هذه التجمعات في المحتوى والدور.

كما أن استحداث طبقة التجمعات الضاحوية وتعريفها شابه نوع من الغموض حول موقع هذه التجمعات ضمن النطاق الحضري للمدن الكبرى Aire urbaine الذي يعبر عن المجالات المحيطة بالمدينة[2]. غير أنها عبرت عن تشبع مدن: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، وبداية تمددها خارج حدودها العمرانية بعد موجات الهجرة التي اكتسحتها لتوفرها على قاعدة صناعية وخدماتية منذ فترة الاحتلال وتعزيزها أثناء فترة الاستقلال، هذا، جعل سلطات الدولة تشرع في بلورة رؤى جديدة –عبر مجموعة من المخططات– كانت نتيجتها استحداث مناطق صناعية، وإنشاء مراكز جامعية في عديد المدن الداخلية، والنتيجة زيادة الهجرة وارتفاع معدلات النمو الحضري في المدن الشمالية التي تراوحت ما بين بين 4% و 8%.

عملية توزيع ونشر التنمية ستظهر نتيجتها خلال الإحصاء الموالي –1987م– من خلال زيادة عدد المدن التي تتجاوز عتبة الـ 100000 نسمة خاصة في المنطقة الساحلية على غرار تلمسان، مستغانم، بجاية، بالإضافة إلى تحول – ولو بشكل جزئي– في اتجاهات الهجرة من جهوية إلى إقليمية محلية على مستوى الولايات نفسها، لكن هذه العملية ينبغي التعامل معها بحذر ففي الوقت الذي حاولت أن تخلق نوع من التوازن على مستوى جهوي، قد عمقت الاختلال على مستوى إقليمي ومحلي.

غير أن واقع النمو الحضري بين 1966–1977م، وتطور معايير تعريف التجمعات الحضرية ينطوي على إرادة حقيقية للإلمام بمحددات الظاهرة، ويتجلى ذلك في تجاوز الحدود الإدارية التي يمكن أن تجزئ عملية التحليل لمنطقة حضرية مترابطة وظيفيا.

---

[1] رغم أن هذا المعيار جاء نتيجة لتوصيات دولية إلا أن الوحدة الحضرية اختلفت من الناحية العملية عما هو معمول به في بعض الدول الأوربية على غرار فرنسا التي ظهر فيها رسميا مفهوم الوحدة الحضرية سنة 1954م، انظر موقع المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، أطلع عليه بتاريخ 2017/02/02 على الرابط:

https://www.insee.fr/en/metadonnees/definition/c1501

[2] هذا النطاق يتكون من ثلاث مجالات: مجال تحضر الضواحي Suburbain ويأتي مباشرة بعد نهاية المجال المبني للمدينة، مجال تحضر الأطراف Périurbain وهو مجال تعمير يمتد إلى مدى أوسع، مجال تحضر الريف Rurbain ويشمل التجمعات الريفية التي أخذت تندمج فيها الحياة الريفية والحضرية بانتشار السكان الحضر وتركزهم فيها والتي ستشكل مستقبلا ضواحي جديدة للمدينة، خاصة وأن هذه الطبقة استمرت وتباينت مواقع تجمعاتها بالنسبة للمدن الأربعة الكبرى وسيظهر خلال إحصاء 2008م أن عدد سكانها تراوح بين 2134 نسمة إلى أكثر من 100000 نسمة.

ISSN : 2543-3970

كما أن المعايير المعتمدة في تعريف الظاهرة الحضرية والطبقات التي نتجت عن عملية التصنيف تعكس درجة التعقيد التي ميزت الظاهرة في الجزائر، وهو ما أوجد رغبة قوية في قياس نسبة التحضر، ويظهر ذلك من خلال اعتماد 05 طبقات تبين تنوع عمليات التحضر خاصة ظاهرة الضاحوية، والبعد الاحتمالي لإمكانية التحضر، حيث أن إيجاد طبقة التجمعات شبه الحضرية المحتملة يعكس النمو الحضري السريع وأهمية تحديد معدلاته من خلال عملية الإحصاء، أما التجمعات غير المصنفة في أي طبقة فقد عكست تطور التجمعات في جوانب مختلفة سواء من حيث الحجم أو من حيث المحتوى.

3-3/ استمرارية إطار التحليل ومعايير التعريف سنة 1987م:

خلال تعداد 1987م الذي شكل التجربة الإحصائية الثالثة للجزائر اعتمد الديوان الوطني منهجية ارتكزت على محاولة إيجاد نوع من الاستمرارية للإطار المحدد للظاهرة الحضرية، ورغم رفع عدد عمال طبقة التجمعات الحضرية إلى 2000 عامل خارج الزراعة –75%– بدل 1000 عامل، دون أن يشمل هذا التغيير طبقة التجمعات شبه الحضرية، إلا أنه تم الإبقاء على مبادئ التحليل المعتمدة في إحصاء 1977م، حيث الوحدة الحضرية عُرِّفت سنة 1987م بالتجمع، كما تم تعريف السكان الحضر بأنهم السكان الذين يعيشون في منطقة جغرافية محدودة بمحيطها دون اعتبار للحدود الإدارية ولا للسكان المبعثرين (ONS, 1988).

إن التحرر من الحدود الإدارية –كما في 1977م– كان نتيجة ظهور تجمعات تتوفر على تجهيزات وتتجاوز الإطار الإداري للبلدية، وفي نفس الوقت بلديات تبدي استمرارية للمنشآت فيما بينها وبالاستعمال المشترك للتجهيزات المتاحة كما هو الحال في الجزائر العاصمة، حيث، وفي ظل الأزمة الاقتصادية فإن عملية ترشيد المشاريع ارتكزت على محاولة الإدراك والفهم العميق لعمليات التحضر، ما أدى لتخطيط وبرمجة المشاريع وتوطين التجهيزات على مستوى التجمعات وليس البلديات. وهكذا، أصبحت الوحدة الحضرية قد تتكون من عدة تجمعات متصلة عمرانيا وتنتمي إلى بلديات مختلفة، كما تبدي تنوعا من التجمع الحضري المنفرد ville isolée[1] إلى التجمع بين–بلدي[2] agglomération urbaine intercommunale. كذلك، وجدت بلديات تحصي عدة تجمعات على إقليمها، والتجمع الرئيسي فيها هو الذي يتواجد به المجلس الشعبي البلدي، والبقية تمثل تجمعات ثانوية. وبهذا فتصنيف التجمعات ارتكز على عوامل مورفولوجية ومؤسساتية.

لقد ظهرت الحاجة لعملية المقارنة ومحاولة إعطاء ارتباط للتحليلات الحضرية والتعمق فيها من خلال استمرارية كل عناصر التحليل سنة 1987م، لكن المعيار الأساسي بـ 5000 نسمة كحد أدنى تم تجاوزه مع 49 تجمعا عدد سكانها بين 2000 و5000 نسمة والتي أدرجت ضمن الهيكل الحضري بالنظر إلى المعايير الإدارية والتجهيزات، تمثلت أساسا في المراكز التي رقيت حديثا بعد التقسيم الإداري لسنة 1984م كمراكز ولايات أو مراكز دوائر مهما كانت وضعيتها بالنسبة

---

[1] عندما تكون الوحدة الحضرية تتضمنها بلدية واحدة أو توجد في إقليم إداري لبلدية واحدة فقط وليس ضمن عدة بلديات.

[2] سنعتبر الوحدة الحضرية أنها تجمع حضري (مدينة) بما في ذلك الوحدات المكونة من أكثر من تجمع واحد.

ISSN : 2543-3970

للمعايير الكمية والكيفية. وهكذا، فالرتبة الإدارية منحت الوضع الحضري لهذه التجمعات واعتبرت تجمعات شبه حضرية محتملة ولم تدرج ضمن طبقة التجمعات غير المصنفة في أي طبقة، فالترقية الإدارية وما سيتبعها من تجهيزات اعتبرت مؤشرات لإعطاء وضع حضري في طور التشكل[1]. كما استمر قياس إمكانية التحضر سنة 1987م عبر معدل نمو السكان الذي يدل نسبيا على ظاهرة الاستقطاب وانطلاق الديناميكية الحضرية.

وعليه، تكون الهيكل الحضري في الجزائر سنة 1987م من 447 وحدة حضرية[2] مصنفة حسب نفس الطبقات السابقة –تصنيف 1977م– وهي: 121 تجمع حضري، 68 تجمع ضاحوي، 175 تجمع شبه حضري، 58 تجمع شبه حضري محتمل، 25 تجمعا غير مصنف في أي طبقة.

3-4/ إعادة هيكلة الطبقات وتمييز المدن الكبيرة سنة 1998م:

خلال إحصاء 1998م ومن خلال المنهجية التي اتبعها الديوان الوطني للإحصاء يمكن الوقوف على استمرارية أغلب معايير تعريف التجمعات الحضرية خلال الإحصاء السابق لسنة 1987م (ONS, 2002)، أما التغييرات التي حدثت فتقع ضمن المعايير النوعية وانحصرت في ثلاث نقاط:

- الرتبة الإدارية لم تؤخذ بعين الاعتبار كمعيار أساسي لتحديد الوضع الحضري.
- تم إدراج نوعين من الشروط التي تمنح الوضع الحضري لتجمع ما، وذلك من خلال الوقوف على التجهيزات والخدمات الحضرية التي تؤدي إلى جاذبية واستقطاب نسبي يمارسه التجمع، وهذه الشروط هي:

– شروط أساسية تتمثل في الربط بشبكات: الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الصرف الصحي.

– شروط تكميلية تقتضي توفر ثلاثة شروط من الخمسة التالية: وجود مستشفى أو عيادة متعددة الخدمات، وجود ثانوية أو مؤسسة للتعليم المتوسط، وجود مرافق اجتماعية وثقافية، وجود هياكل رياضية ومرافق للترفيه، وجود مرافق إدارية.

- تم تعديل هيكلة الطبقات الحضرية بإنشاء طبقة المدن الكبيرة[3] l'urbain supérieur التي عرفت بالعتبة السكانية 100000 نسمة على الأقل، وعدد العمال يفوق الـ 10000 منهم 75% على الأقل خارج الزراعة، وتتوفر على عدد كبير من الخدمات ذات المستوى العالي: التعليم الجامعي، المستشفيات.... كما ألغيت كل من طبقة التجمعات شبه الحضرية المحتملة وطبقة التجمعات غير المصنفة في أي طبقة، واستمرت الطبقات الثلاث الأخرى وهي: الطبقة الحضرية

---

[1] الأزمة الاقتصادية أواخر الثمانينات انعكست سلبا على الاستثمارات العمومية ما أثر على الديناميكية الحضرية التي لم تكن واضحة في هذه التجمعات.

[2] من 3488 مركز، نجد 479 فقط استجابت للعتبة السكانية 5000 نسمة، احتفظ منها بـ 398 تجمع لأن 81 تجمع الأخرى لم تنطبق عليا المعايير الكيفية، وإذا أضفنا لها 49 تجمع التي لم تستجب للعتبة السكانية لكنها أدمجت ضمن الشبكة الحضرية يصبح المجموع 447 تجمع حضري (ONS 1988).

[3] نشير إلى ضرورة الحذر في التعامل مع هذه الطبقة لأنه وردت ترجمتها في بعض الحوليات الإحصائية الولائية بـ تجمعات الحضر الممتاز وأحيانا تجمعات الحضر السامي، وقد استعملنا مصطلح المدن الكبيرة لأنه يعبر –في كثير من الأحيان وليس في كل الحالات– عن سمات ومحتوى ووظائف حضرية من المستوى العالي، كما تم اعتبار تجمعات هذه الطبقة خلال آخر إحصاء لسنة 2008م على أنها مدن كبيرة، وقد راودتنا شكوك في استعماله لأن هناك مدن تتجاوز عتبة 100000 نسمة ما يعني من الناحية القانونية أنها مدينة كبيرة– كما سيتم توضيح ذلك لاحقا– غير أنها أدرجت ضمن الطبقة الحضرية.

ISSN : 2543-3970

مع رفع الحد الأدنى لعدد سكانها لـ 20000 نسمة بدل 10000 نسمة وتتوفر على عدد محدود من الخدمات ذات المستوى العالي، طبقة التجمعات الضاحوية التي عرفت على أنها مدن توابع للمتروبول، والطبقة شبه الحضرية التي احتفظ بتعريفها وأدرجت ضمنها كثير من تجمعات الطبقتين الملغاتين.

إن المعايير والمتغيرات السابقة سمحت بتحديد هيكل حضري سنة 1998م يتكون من 579 وحدة حضرية -618 تجمع باعتبار الحدود الإدارية- مصنفة حسب الهيكلة الجديدة ضمن أربع طبقات حضرية هي: المدن الكبيرة 24 تجمعا، طبقة التجمعات الحضرية 121 تجمعا، تجمعات الضواحي 94 تجمعا، و340 تجمعا شبه حضري.

ومن بين 579 تجمعا نجد 426 تجمع تميز بالوضع الحضري خلال إحصاء 1987م، وأن أكثر من 20 تجمع تم استبعادهم من الشبكة الحضرية بعد أن تم تصنيفهم سابقا ضمن طبقتي التجمعات شبه الحضرية المحتملة وطبقة التجمعات غير المصنفة في أي طبقة، وعليه ما اعتبر مؤشرات تنبئ بحدوث ديناميكية في هذه التجمعات وتؤدي لتشكل الوضع الحضري فيها لم يكن كذلك، بسبب الأزمة الاقتصادية والأمنية خلال هذه العشرية ونشوء ظاهرة الاستقطاب نحو بعض المراكز على حساب أخرى -كما سنرى لاحقا-. ورغم إلغاء الطبقتين السابقتين احتفظ بمعيار معدل النمو السكاني للتجمع الذي لا يعبر دائما عن الجاذبية والوضع الحضري الجيد.

ما يمكن ملاحظته كذلك أن طبقة التجمعات الضاحوية تم تعريفها خلال هذا الإحصاء على أنها مدن توابع دون أن تحمل هذا الاسم وهو ما يؤكد حالة الالتباس التي اكتنفت تعريف هذه الطبقة خلال الإحصاءات السابقة -1977م، 1987م-.

3-5/ معيار الوظائف الدولية لتمييز المدن الميتروبول سنة 2008م:

الحاجة للمقارنة وإعطاء ارتباط للتحليلات الحضرية والتعمق فيها ومتابعة تطور التجمعات أدى بـ (ONS) سنة 2008م للإبقاء على نفس المعايير لتعريف وتصنيف التجمعات الحضرية، غير أنه حدث تغيير في هيكلة الطبقات بتمييز وإعادة تصنيف بعض تجمعات طبقة المدن الكبيرة، لأنه لوحظ وجود اختلافات واضحة في الخصائص والسمات الحضرية لكل منها ودرجة استقطابها ومجال تأثيرها، لهذا اعتمد الديوان طبقة جديدة سميت بالمدن الميتروبول -الحواضر- وتتكون من أربعة تجمعات -وحدات حضرية- وهي الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وعنابة، وعرفت على أنها تجمعات حضرية تفوق الـ 300000 نسمة، وإضافة لوظائفها الإقليمية والوطنية تقوم بوظائف دولية (ONS, 2011).

لقد جاء هذا التعريف -إضافة إلى تعريف المدن الكبيرة- في إطار القانون رقم 01-20 سنة 2001م المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، كما تبعه صدور القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 سنة 2006م والذي عكس الإرادة القوية للسلطات لفهم أفضل للديناميكية الحضرية في ظل الأزمة الحضرية التي عرفتها المدينة الجزائرية كنتيجة لعملية تحضر سريع غير متحكم فيه، وبهذا أصبح يوجد تصنيفين للتجمعات حسب الطبقات الحضرية: تصنيف قانوني، وتصنيف إحصائي، فالقانون الأول إضافة إلى تعريف الميتروبول والمدينة الكبيرة تضمن كذلك تعريف المدن الجديدة -لا تمثل طبقة حضرية-، أما القانون التوجيهي للمدينة فتضمن تعريف: التجمع الحضري، المدينة، المدينة الصغيرة، المدينة المتوسطة كما يلي:

ISSN : 2543-3970

– التجمع الحضري: فضاء (مجال) حضري يشمل على الأقل 5000 نسمة.

– المدينة: كل تجمع حضري ذو حجم سكاني ويتوفر على وظائف إدارية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

– المدينة الصغيرة: تجمع حضري عدد سكانه ما بين 20000 و50000 نسمة.

– المدينة المتوسطة: تجمع حضري عدد سكانه ما بين 50000 و100000 نسمة.

وهكذا، تكون الهيكل الحضري في الجزائر سنة 2008م من 751 وحدة حضرية –851 تجمع باعتبار الحدود الإدارية– موزعة كما يلي: 04 مدن ميتروبول، 33 مدينة كبيرة، 153 مدينة ضمن طبقة التجمعات الحضرية –114 مدينة صغيرة و39 مدينة متوسطة–، 90 تجمعا ضمن طبقة تجمعات الضواحي، و471 تجمع شبه حضري.

لقد بقيت معايير طبقة التجمعات الحضرية –كما عرفت سابقا– دون تغييرات رغم أن القانون التوجيهي للمدينة قد ميز بين المدن الصغيرة والمدن المتوسطة، فقد ضمت هذه الطبقة تجمعات بـ 20000 نسمة على غرار تجمعات أخرى قاربت الـ 100000 نسمة وهذا ما يرجح وجود اختلافات فيما بينها من حيث البنية، نسق النمو، والمحتوى الحضري، وبالتالي مجال نفوذها وإشعاعها.

عملية تمدد المدن الميتروبول والمدن الكبيرة أدت في الغالب لضم المراكز الثانوية المحيطة بها ضمن وحداتها الحضرية، هذه المراكز كانت في كثير من الأحيان تحتوي على نسبة معتبرة من السكن الهش وتقل فيها السمات والخصائص الحضرية.

تجمعات الضواحي أظهرت فروقات كبيرة من حيث الحجم السكاني، المحتوى الحضري، والموقع فهي تتنوع من تجمعات أقل من 5000 نسمة على مستوى ولايتي الجزائر ووهران إلى أكثر من 100000 نسمة بالنسبة لتجمع الرغاية شرق مدينة الجزائر، كما أن المدينة الجديدة علي منجلي صنفت ضمن الطبقة الحضرية ولم تدرج ضمن طبقة تجمعات الضواحي بالرغم من أنها تمثل امتداد سكني وخدماتي للمدينة الميتروبول قسنطينة، كذلك، تجمعات هذه الطبقة تتوزع ضمن الإقليم الإداري للمدينة الميتروبول بالنسبة لوهران وقسنطينة، لكن الأمر يختلف بالنسبة لمدينة الجزائر التي امتد توزيعها لإقليم الولايات المجاورة بومرداس، تيبازة، البليدة، والأمر نفسه بالنسبة للميتروبول العنابي الذي توزعت تجمعات الضواحي المحيطة به ضمن إقليمه الإداري وفي إقليم ولاية الطارف، وهذا ما يرجح –على الأقل– عدم وضوح التدخلات وتنسيق عمليات التخطيط، على اعتبار أن الولاية في الجزائر تشكل مستوى إقليمي وتخطيطي.

وعليه، يظهر –بعد تتبع تطور معايير تعريف المدينة عبر الإحصاءات المختلفة– أن عتبة 5000 نسمة المحددة للوضع الحضري لا تعبر دائما عن الظاهرة الحضرية، وكذلك العتبة المحددة لكل طبقة حضرية لا تعني في كل الحالات وجود سمات وخصائص حضرية معينة، وهذا ما يحتاج إلى دراسات مفصلة عن كل تجمع، في ظل تأخر إنشاء مرصد خاص بالمدينة كما نص عليه القانون التوجيهي للمدينة.

كما أن الرتبة الإدارية رغم أثرها الواضح في زيادة الهجرة الريفية ورفع نسبة التحضر لا تعكس دائما الظاهرة الحضرية، كما لا تعبر في كل الحالات عن الطبقة الحضرية حيث بين آخر إحصاء أن هناك أربع مراكز ولايات ضمن

ISSN : 2543-3970

طبقة التجمعات شبه الحضرية وهي: الطارف، تيبازة، النعامة، إليزي. ومن مجموع 1541 مركز بلدية على مستوى الجزائر نجد أن حوالي النصف منها ليس له طابع حضري، في حين اكتسب 69 تجمع ثانوي الوضع الحضري –حوالي النصف منها تجمعات ضاحوية–

كذلك، في ظل انتشار الاقتصاد الموازي وغياب نظام إحصاء دقيق فإن تحديد نسب العمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة سيظل محل شك، وأن عملية تصنيف التجمعات بناءا على خصائص النشاط الاقتصادي ستعتريها بعض جوانب النقص.

ونظرا لأهمية المدن الميتروبول، المدن الكبيرة، والمدن المتوسطة في إحداث ديناميكة حضرية وتشكيل مراكز وأقاليم مستقطبة تحفز نمو وبروز مراكز أخرى فقد تم توزيعها مجاليا، لتوضيح أثر مختلف العوامل والسياسات السابقة ومعايير تحليل الظاهرة الحضرية في هذا التوزيع (الخريطة رقم 01).

تظهر الخريطة حجم الاختلال المجالي في توزيع الشبكة الحضرية، فالقسم الشمالي–حسب التقسيم الطبيعي– يضم أغلب تجمعات الشبكة الحضرية لسنة 2008م، وبقي الجنوب رغم شساعة مؤطر بعدد محدود من المدن، غير أن التركز الكبير للشبكة نجده في أقاليم الشمال الثَّلاثة بـ 477 تجمع ما يمثل 63,5% من مجمل التجمعات الحضرية حيث توجد بها 05 مدن أكثر 300000 نسمة، 14 مدينة كبيرة من مجموع 33 مدينة، 24 مدينة متوسطة من أصل 47 مدينة، 90 مدينة صغيرة من مجموع 142 مدينة، أما أقاليم السهول العليا فبلغ عدد التجمعات الحضرية بها 206 تجمع ما يمثل 27,4%، وأقاليم الجنوب بـ 68 تجمع فقط ما يمثل حوالي 9%.

إن الإطار العام للشبكة الحضرية الذي كان سائدا منذ فترة الاحتلال بقي نفسه –رغم بروز مدن كبيرة في السهول العليا والجنوب– فالتدخلات المجالية والسياسات التنموية ارتبطت بالتوزيع السائد للسكان أكثر مما كانت محاولة لخلق توازن مجالي في الشبكة الحضرية وبالتالي توزيع السكان، فالظاهرة الحضرية وجهت السياسات التنموية كما أن هذه الأخيرة عمقت الاتجاهات العامة للتحضر.

فالتحضر في الجزائر يختلف مجاليا من حيث نسق نمو الطبقات الحضرية، حيث على مستوى الأقاليم الجنوبية تتميز بالاستقطاب الحاد نحو المدن المهيمنة على مستوى كل ولاية –في الغالب مركز الولاية– وهذا ما أدى إلى وجود شبكة رأسية في أغلب ولايات الجنوب –باستثناء بسكرة، غرداية– وتتصف كذلك بهذا التنظيم ولاية سوق أهراس ضمن الإقليم الشمالي الشرقي وكل من ولايتي البيض والنعامة ضمن إقليم السهول العليا الغربية والتي مازالت الشبكة الحضرية بها ضعيفة من حيث العدد وتنوع الطبقات الحضرية بالمقارنة مع إقليمي السهول العليا الشرقية والوسطى، أما في الأقاليم الشمالية فإن تضخم المدن الميتروبول، وبداية تشبع المدن الكبيرة –وكذلك في السهول العليا– عمل على تحويل النمو نحو المراكز والتجمعات الواقعة في مجالات نفوذها، وهذا ما أدى لبروز عدد من المدن المتوسطة –لكن عددها مازال قليل بالمقارنة مع المدن الكبيرة–، بالإضافة لعدد كبير من التجمعات والمدن الصغيرة.

ISSN : 2543-3970

خريطة رقم 01 أهم تجمعات الشبكة الحضرية في الجزائر سنة 2008م

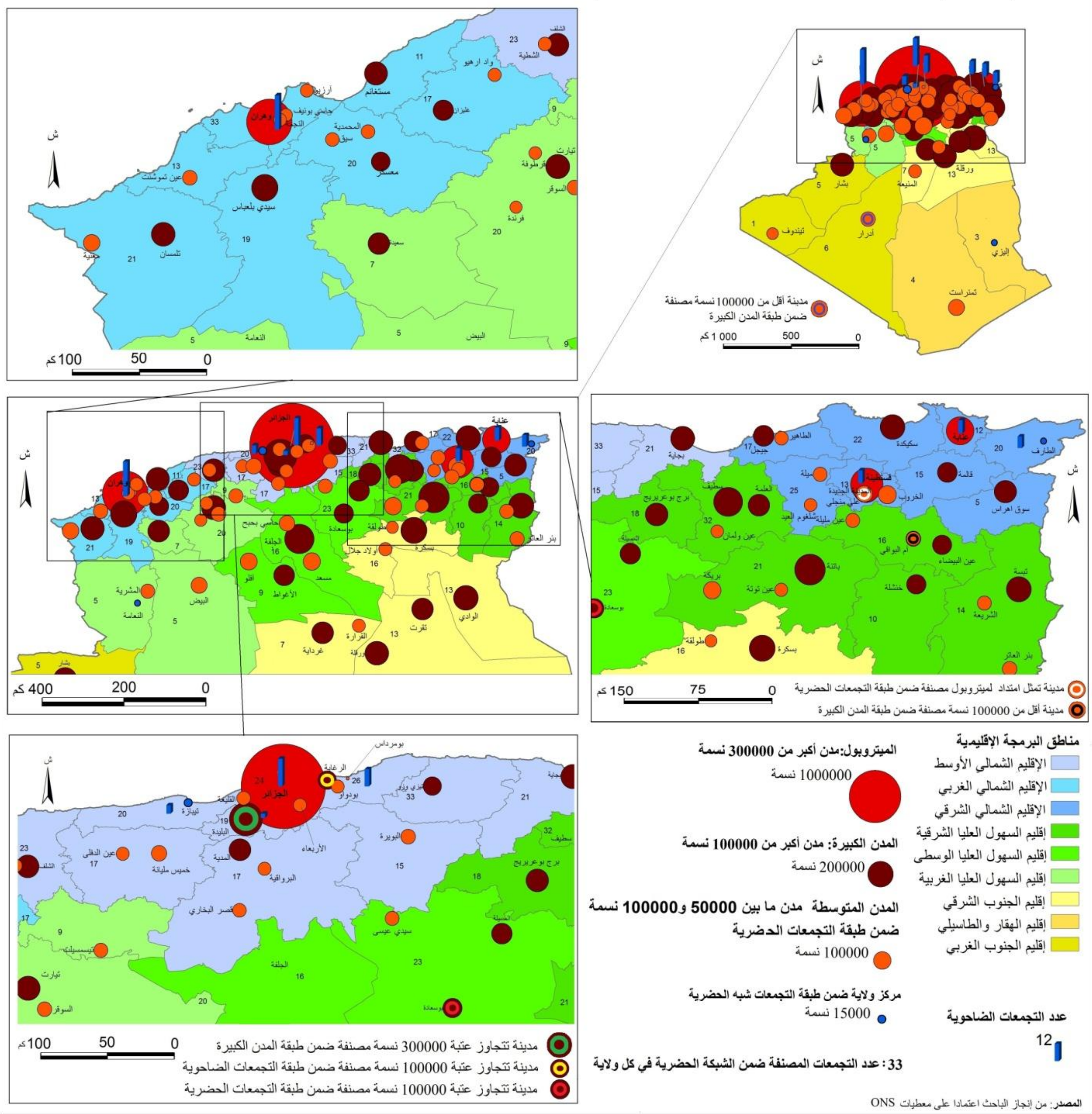

وعليه يظهر أن الشبكة الحضرية في الجزائر رغم كثافتها وتنوع طبقاتها إلا أنها لم تتضح بعد –رغم بروز معالم ذلك[1]– من حيث التوزيع المجالي وعدد التجمعات في كل طبقة –الشكل رقم 01-.

وهكذا، يظهر أن عدد التجمعات الحضرية ما بين 5000 و10000 نسمة تضاعف بـ 6 مرات بين عامي 1977 و2008 حيث ارتفع من 47 تجمع إلى 283 تجمع، وأن الفترة 1977-1987م شهدت ظهور أكبر عدد من تجمعات هذه

[1] سواء من خلال الديناميكية الحضرية التي تعرفها مدن السهول العليا وبعض مدن الجنوب، أو بتبني الدولة لإستراتيجية إقليمية قوية ضمن منظور تهيئة مستدامة، هدفها المساعدة على بروز نظام حضري على مجموع التراب الوطني يكون متسلسلا ومتمفصلا ومتكيفا مع التشكيلات المجالية من خلال تمفصل متكامل للمدن في الشمال، شبكة من المدن في السهول العليا، وأرخبيلات من الوحدات الحضرية في الجنوب. راجع: قانون رقم 10-02 مؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT).

ISSN : 2543-3970

الفئة بـ 138 تجمع جديد، في حين الفترة 1987-1998م عرفت زيادة بـ 13 تجمع فقط، لتعاود الرجوع لنسق بزوغها المرتفع بـ 85 تجمع خلال آخر فترة 1998-2008م، وهذا يؤكد الانتشار الواسع للظاهرة الحضرية على حساب التجمعات الريفية. أما التجمعات ما بين 10000 و20000 نسمة فارتفع عددها من 70 تجمع سنة 1977 إلى 238 تجمع سنة 2008م، وشهدت الفترة 1987-1998م ظهور أكبر عدد من تجمعات هذه الفئة الحجمية بسبب نزوح سكان الأرياف نحو أقرب المراكز الحضرية الصغيرة نتيجة الأوضاع الأمنية والاقتصادية السيئة التي مرت بها الجزائر، وهو ما جعل عدد التجمعات الحضرية ما بين 10000 و20000 نسمة يرتفع عددها بـ 109 تجمع على حساب التجمعات أقل من 10000 نسمة خلال نفس الفترة، وعرفت هذه التجمعات أعلى معدل نمو حضري بمتوسط 6,95% في آخر فترة إحصائية، لأنها شكلت مراكز للاستقطاب المحلي ومناطق تراجع المدن الكبيرة وكذلك الميتروبول التي تعرف تراجع في معدلات النمو: قسنطينة -0,68%، عنابة 0,34%، وهران 0,9%، الجزائر 1,28%.

إن هذا الارتفاع الكبير لعدد المراكز الحضرية الصغيرة أقل من 20000 نسمة التي مثلت حوالي 73% من الشبكة الحضرية سنة 1987م -326 تجمع- وحوالي الـ 70% سنة 2008م يرجع إلى عملية التنظيم الإداري لسنتي 1974 و1984 ونشر التنمية الاقتصادية، وتوسيع البنية التحتية والخدمات.

كذلك، يظهر أن التجمعات أقل من 5000 نسمة والتي تم إعطاؤها صفة الوضع الحضري بقي عددها مهم، 32 تجمع سنة 1977م، 49 تجمع سنة 1987م، وهذا راجع للترقية الإدارية وظاهرة الضاحوية، لكن خلال سنة 1998م انعدمت هذه الفئة من التجمعات بسبب نمو بعضها وبلوغها العتبة الدنيا للتجمعات الحضرية ودمج بعضها ضمن الوحدات الحضرية للمدن، وخلال سنة 2008م كان هناك في الواقع 19 تجمع أقل من 5000 نسمة، 16 منها دمجت في وحدات حضرية، وشكلت 03 منها تجمعات ضاحوية: نادي الصنوبر بـ2611 نسمة، شرشالي بـ1082 نسمة بالقرب من مدينة الجزائر، وتجمع حركات محمد بالقرب من مدينة وهران.

ISSN : 2543-3970

شكل رقم 01: تطور عدد التجمعات الحضرية حسب الحجم في الجزائر من سنة 1966م إلى 2008م

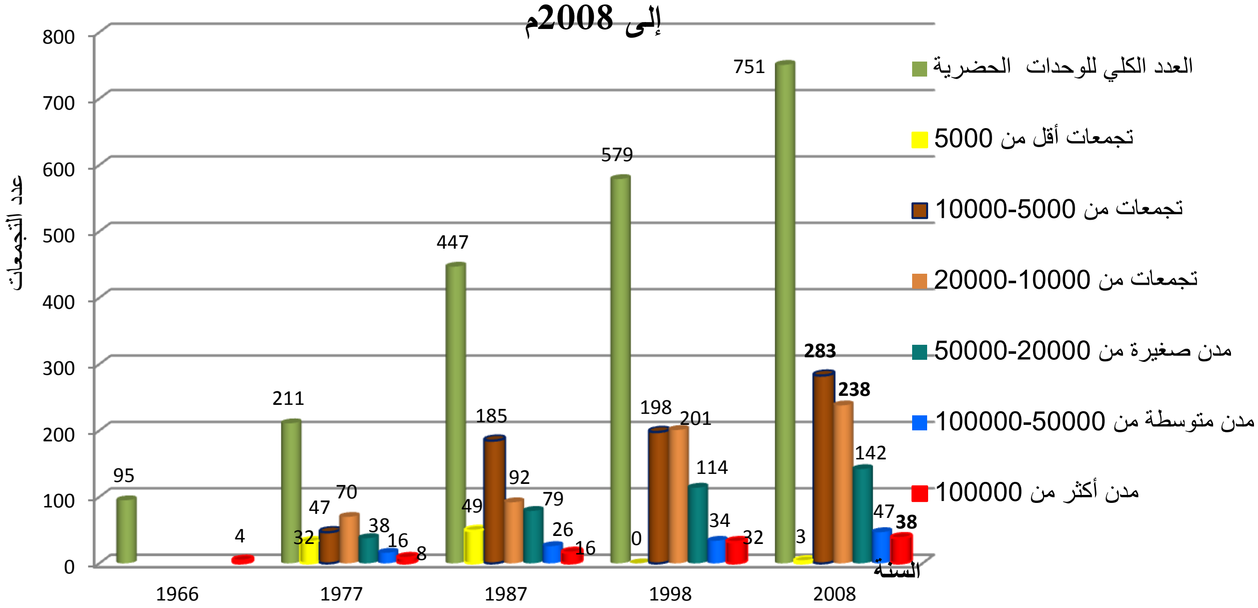

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات ONS

المدن الصغيرة تزايد عددها بنفس الوتيرة تقريبا خلال مختلف الفترات الإحصائية. أما المدن المتوسطة فزاد عددها بـ 31 مدينة خلال الفترة 1977-2008م، وهو مساو لتطور عدد المدن الكبيرة الذي ارتفع من 08 مدن إلى 38 مدينة خلال نفس الفترة-بما فيها الميتروبول-، وهذا يبين التوجه الذي أخذته الظاهرة الحضرية نحو الحوضرة منذ ما قبل الاستقلال، فعدد المدن الكبيرة كان يتضاعف كل 10 سنوات إلى غاية 1998م أين تراجع نسق تطورها العددي لصالح التجمعات والمدن الصغيرة التي أصبحت تشكل مظهر دينامية الظاهرة الحضرية.

وتبعا لما تطرحه نظريات توازن الشبكة العمرانية من حيث التراتب الحجمي والتوزيع المجالي، وبالنظر لعدد كل من المدن الميتروبول، المدن الكبيرة، المتوسطة، والصغيرة يظهر التطور المختل للتجمعات حسب الفئات الحجمية وبالتالي الطبقات الحضرية، وحسب بزوغها مجاليا (الخريطة السابقة رقم 01).

ISSN : 2543-3970

خاتمة:

يظهر بعد الوقوف على الديناميكية الحضرية وتطور مفهوم المدينة في الجزائر أن:

– الظروف التاريخية والسياسات المنتهجة كان لها أثر واضح في اتجاهات تطور الظاهرة الحضرية وأنساق نمو التجمعات، كما أدت أطر تحليل الظاهرة لتأثيرات لا يمكن تجاهلها على نسب التحضر، وهو ما يطرح إشكالية المقارنة على مقاييس ومستويات متعددة.

– نشر وتوزيع التنمية يقتضي معرفة المدن المؤهلة من حيث الخصائص الكمية والكيفية لاحتضان مشاريع التنمية وفي نفس الوقت الإقليم الذي ستخدمه كل مدينة، هذا ما جعل معرفة الهيكل الحضري وتعريف الطبقات الحضرية ضرورة قصوى لارتباط ذلك بسياسات التنمية والتنظيم الإقليمي للدولة.

– أن اتجاه تطور الظاهرة الحضرية في الجزائر ينبئ عن وضع أحسن من واقعها المختل شريطة إدراك ذلك، فبعد أن مرت بمرحلة التشكل ثم التطور –حسب أنساق مختلة– هي تأخذ الآن مسار النضج والتبلور –مدفوعة بعوامل داخلية وخارجية–، من خلال توسعها المجالي وتنوعها العمودي –من حيث المحتوى والدور– وحالة التبلور التدريجي ونضج أطر التحليل والمقاربات لإنتاج معايير تعريفها –دون اكتمالها–، فضلا عن أن أغلب تجمعات الشبكة الحضرية في الجزائر هي تجمعات ومدن صغيرة والتي تشكل رهان حقيقي للسلطات من أجل إعادة تثمين المدينة الجزائرية بالنظر للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المدن في عملية التحضر من منظور الاستدامة ضمن نهج متكامل من خلال الحد من الاتجاه نحو الحوضرة والتوزيع المتوازن للسكان والتجهيزات والوظائف.

قائمة المصادر والمراجع:

–الجريدة الرسمية.(2006). عدد 15. القانون رقم 06–06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

–الجريدة الرسمية. (2001). عدد 77. القانون رقم 01–20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.

–الجريدة الرسمية. (2010). عدد 61. قانون رقم 10–02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT).

–العجيلي، محمد صالح .(2012). معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية (ط1). عمان: دار صفاء.

–برونيل، سيلفي. (2012). التنمية المستدامة رهان الحاضر (ط1). (ترجمة: برهون رشيد). أبوظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة، مشروع كلمة.

–بلهادي، عمر.(1996). التحضر والتنمية في تونس. مداخلة ألقيت بقسم الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس. تونس. تم استرجاعه في 2014/12/26 على الرابط:

http://amorbelhedi.unblog.fr/2013/10/28/developpement-et-urbanisation-en-tunisie/

-بوجو قارني، جاكلين. (1989). الجغرافيا الحضرية. (ترجمة: حليمي عبد القادر). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-بوقصاص، عبد الحميد.(2009). تطور السكان في المجتمع الجزائري وثنائية: الريفي-الحضري. مجلة البحث والدراسات في العلوم الانسانية. عدد 04. جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة. ص.ص 290-300.

-خلف الله، بوجمعة. (2005). العمران والمدينة. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.

- فرانشيسكو خافيير كاريللو، مدن المعرفة: المداخل والخبرات والرؤى، ترجمة: خالد علي يوسف، عالم المعرفة، مطبعة السياسة، 2011، ص:07.

-لبيب، علي.(2004). قاموس الجغرافيا (ط1). بيروت: الدار العربية للعلوم.

-Baduel, P.R. (2011). Métamorphoses de la scène urbaine: de sa configuration national a son reordonnancement post-national, Fragments pour une comparaison, Introduction. Dans**:** Baduel, P.R (dir.). ***La nouvelle scène urbaine (Maghreb, France, U.S.A.)***. PP (11-166). Pari: Ed. KARTHALA.

-Belhedi, A. (1998). ***Repères pour l'analyse de l'espace***. Cahiers du CERES. Tunis: imprimerie officielle.

-Benakezouh, Ch. (1984).***La déconcentration en Algérie***. Alger : Office des publications universitaires.

-Boukerzaza , H.(1999). L'espace local en Algérie: de la tribu a la wilaya. ***Revue de géographie et développement.*** Numéro spécial double (15-16). Tunis. P.P 97-112.

-GaWC. Sur le lien: http://www.lboro.ac.uk/gawc/gawcworlds.html

-INSEE. Sur le lien: https://www.insee.fr/en/metadonnees/definition/c1501

-Guérois, M; Paulus, F. (2002). Commune centre, agglomération, aire urbaine: quelle pertinence pour l'étude des villes? ***Cybergeo: European Journal of Geography [En ligne],*** article 212. Consulté le 14/12/2016 sur le lien: http://cybergeo.revues.org/3491

-Lardillier, A. (1992). ***Le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900: les raison de son échec***. Paris: Edition de l'atlanthrope.

-ONS. (1988). ***Armature urbaine 1987***. Collections statistiques n°4.

-ONS. (2000). ***Armature urbaine 1998***, Collections statistiques n°97.

-ONS. (2002). ***Evolution des agglomérations 1987-1998***. Collections statistiques n°104

-ONS. (2011). ***Armature urbaine 2008***. Collections statistiques n°163.

-Raham, Dj. (2001). **Les *structures spatiales de l'Est algérien: Les maillages territoriaux, urbains et routiers***. Thèse de Doctorat d'Etat. Faculté des Sciences de la Terre, de la Géographie et de l'Aménagement du Territoire. Université Mentouri de Constantine.

-Rodolphe, D.(1864). ***De la propriété en Algérie***. *Paris:* Collection Bibliothèque algérienne et coloniale. *Imprimerie* de *Ad. B. Laine J. Harvard rue* des *Saints-Pères.* 2em éditions. Consulté le 05/06/2016 sur le lien: http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k6218601x/f20.image.r=.langFR

ISSN : 2543-3970

-Saskia, S. (2005). The Global City: Introducing a Concept. ***the Brown Journal of World Affairs***, VOLUME XI. United States.

- الموقع الالكتروني للمعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، أطلع عليه بتاريخ 2017/02/02 على الرابط: https://www.insee.fr/en/metadonnees/definition/c1501

- الموقع الالكتروني لشبكة البحث في العولمة والمدن العالمية (GaWC) Globalization and World Cities Research Network، أطلع عليه بتاريخ 2017/01/19 على الرابط: http://www.lboro.ac.uk/gawc/gawcworlds.html

ISSN : 2543-3970